موروث السنية السياسية في حاضر التشكيلة اللبنانية

أحمد جابر

سحابة عقود طويلة، من عمرها الكياني اللبناني، انصرفت السنية السياسية إلى ما يشبه «الاسترخاء السياسي». تضافرت عوامل عديدة، على توفير شروط الشعور بالراحة، في مقابل التوتر والقلق، اللذين غلبا على مسالك ومواقف الطوائفيات السياسية الأخرى. استبعاد منطق الأقلية، عن تصنيف السنية السياسية لذاتها، جعلها تتصرف، غالباً، وفقاً لنهج أكثري، من أهم سماته، القدرة على استيعاب الحالات الأهلية، الطافرة والمشاكسة، والتزام موقع الاتصال المتفاوت معها. مكّن انتساب «السنية» إلى الدواخل العربية، واتصالها بها، واللجوء إليها، من قيام أهل «عروبة الداخل» بدورهم، مثلما شكل الأرضية المناسبة، لقبول الآخرين بهذا الدور. ترجمة «الصفة الأكثرية»، هذه، تجلّت من خلال المحطات السياسية الكبرى، التي رافقت ولادة «لبنان الكبير»، والتي تكرست، جوهرياً، بعد إعلان الاستقلال اللبناني، بصيغته الإشكالية المعروفة.

شكل الانتقال «الاستقلالي» ميزة أخرى، أضيفت إلى ميزات الموقع المقبول، والمطلوب، للسنية السياسية، كواحدة من الدعائم الطوائفية، التي رفعت سقف الاستقلال اللبناني. القبول التدريجي، «باللبنانية»، من جانب السنية السياسية، صار عاملاً مهماً من عوامل حصاناتها، ضمن المعادلة الداخلية، وتشديدها الدائم على انتسابها «الأصلي»، العربي، ظل عمقاً، حصيناً، لحصانتها الوطنية. الإقامة بين طرفي المعادلة الواحدة هذه، ببعديها الداخلي والعربي، يَسَّر للسنية أن تباشر مسلكاً «مدنياً»، نسبياً، يخالف المسالك الأهلية، التي اعتمدها عدد من «أقرانها». لم تنظم «الكتلة السنية»، مثلاً، ميليشيا خاصة بها، طيلة أعوام الحرب الأهلية، بل افتعلت لها بعض الميليشيات، وصُنّعت باسمها، بعض التشكيلات الحزبية، التي ظلّت على هامش التنظيمات القتالية، الفلسطينية واللبنانية. في تفسير ذلك، نجد من المنطقي القول، ان إحجام «السنية» عن تشكيل فصائلها المقاتلة، لا يعود سببه إلى قصر ذات اليد البشرية، أو المادية، إنما يكمن السبب، في غياب الشعور بالتهديد، لدى هذا الطيف الأهلي، الذي وجد حمايته دائماً، في عمقه العربي، واعتبر عن قناعة، أن الحماية الدائمة تأتي من «جيوش» هذا العمق، عندما تنتفي إمكانية الحماية الوطنية الداخلية. قد يتبادر إلى الذهن، أن في هذا «الاستناد»، إلى العمق العربي، اعتناقا لمفهوم «لبنان الساحة»، من قبل السنية السياسية... لعل الأصح لفت الانتباه، إلى أنه خلال الحرب الأهلية، وبعد انتهاء فصولها النارية، ظلت السنية، تلك، الأقرب إلى التقاط مغزى «الداخل ـ الخارج»، في لبنان، مثلما بقيت على تفسير، أكثر توازناً، من أندادها، لمعنى «العروبة اللبنانية»، ولأحكام اللبنانية العربية. تأسيساً على ذلك، اقترب الدور السني السياسي، كثيراً، من المعنى الدلالي لمفردة «صمام الأمان»، الداخلي، في الوقت الذي ابتعد، عن هذا المعنى، بعض من كان في أساس نشوء «الكيان»، وبعض من ألحق به بجرّة قلم... فرنسية.

لا تشبه محطات تكوين السنية السياسية بعضها، لكن ثمة خيطا ناظما يقيم الترابط بين خلاصاتها، ويسمح بفهم المحصلات العامة لتوجهاتها، ولخياراتها، الداخلية والخارجية. ما مكث من المسيرة التاريخية للسنية، هو انتقالها الحثيث نحو «توطين» حالتها، وإدراجها ضمن ضرورات «القطرية الوطنية»، بعدما تناثرت مشاريع «الوحدة العربية»، وأحلامها.

مقارنة حاضر السنية بماضيها، مفيدة، لجهة فهم التبدلات التي أصابت موقعها العام، وللوقوف على حقيقة الخيارات، التي رافقت هذه التبدلات، وارتباط كل ذلك، بمضمون الوضعية التاريخية، التي اتخذتها السنية لحراكها، وللتعبير عن مصالحها المباشرة.

يشكل اتفاق الطائف، تاريخاً ملائماً للحديث عن تصاعد وزن السنية السياسية، من ضمن ازدياد نفوذ الإسلام السياسي، عموماً، بعد سنوات الحرب الدامية. ضمن النفوذ العام، وسعت السنية حيزها بالإضافة إليه من زخم نفوذها الخاص، الذي استمدته من عوامل أساسية عديدة، أبرزها، أولاً: دور المملكة العربية السعودية، الذي اكتسب أرجحية عربية، ومن ثم وزناً لبنانياً، كنتيجة لمجمل التطورات العربية... ثانياً: دور سوريا، التي أناطت «بالحكومة اللبنانية»، ترجمة بنود اتفاق الطائف، باعتماد «لكنة سورية»، غالبة. ثالثاً: دور الرئيس الراحل، رفيق الحريري، الذي أضاف، بما مثله من إمكانات، إلى ثقل السنية السياسية ونفوذها، في أروقة الحياة العامة، اللبنانية.

كان اتفاق الطائف، صفارة انطلاق نحو الأعلى، للسنية، ولم تكن وحدها، بل رافقتها شريكتها، الشيعية السياسية، على رافعة سلاحها ومقاومتها. وأريد لاحقاً، لاغتيال رفيق الحريري، أن يكون إيذاناً بالهبوط إلى أسفل، بعد أن تبين نزوع السنية، إلى إدارة معادلة الداخل ـ الخارج، إدارة فيها قدر معقول من التوازن، الذي لا يتنكر للعروبة، ولا يسيء إلى اللبنانية.

جاء رد فعل السنية شديد التوتر، وبلغ حدّ العصاب الأهلي، الذي واكب وجارى حدة ومبالغات العصبيات الأهلية، الأخرى. على وجه من الوجوه، جرى استدراج السنية إلى هذا الموقع... وعلى معاني مختلفة، ما زال ممكناً الزعم، بأن قبول الاستدراج هو من العوامل العابرة، التي جرت الإشارة إليها، لأنه ظل ذا طابع دفاعي، على الأغلب.

لقد كان ذا دلالة، وما زال، لجوء السنية إلى «مدنيتها»، وهي تداري «عصبيتها»، وتناوش العصبيات الأخرى. في خطاب «المدنية»، حضرت لدى السنية، كل مفردات الدولة والمؤسسات، وحكم القانون وسلامة المواطن، ونهوض الاقتصاد، والأمن الواحد... أما في خطاب العروبة، فقد غيّرت السنية مداخلها «الجغرافية»، ولم تغيّر مفاتيحها السياسية.

هذا دفع عنها الاتهام بنقص العروبة، من قبل أصحاب «العروبة النضالية»، مثلما جنّبها أوهام «الانسحاب اللبنانوية»، التي تدغدغ مخيلات كثر من أصحاب مقولات إقفال الوضع اللبناني، على مجريات وأحداث جواره، الصديق والمعادي، على حد سواء.

هل ينسب ما تقدم، إلى السنية السياسية، ما ليس من بنيتها؟ الأمر ليس كذلك، لكن المعالجة تدعو إلى المساهمة في نبش قضايا الطوائفيات، لفهمها، لأن ما يطفو على السطح «الكتابي»، خطاب شتمها واستهجان أفعالها!!... غير المستهجنة، إذا ما أعملت المقاييس الأهلية.

على طريق الفهم، نجرؤ على القول، ان السنية السياسية، ما زالت الأقدر على الاستدراك، في اتجاه كياني لبناني، سليم، ودائماً في إطار الصيغة اللبنانية، وأحكامها، مثلما هي الأكفأ، من بين شريكاتها، على الاستدراك، في المجالات العربية، وفقاً لخيارات مقبولة ومعقولة...

السفير، ٢٢ آب ٢٠٠٩